لان المنتزع لابد له ما ينتزع عنه وهو الامر الخارجي لما تقرر عندنا ان الذهني مثال للامر الخارجي فما في الذهن ظل
وصورة وهو مقرر ومحقق لوجوده في الخارج وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم والذي من
خزائنه واحدة منها فاين بامهاله في الخارج الاضافي او لمبدع الثاني يكذب الحق نعوذ بالله والاول مطلوبنا
فما ذهب اليه المخالف اثبات لما ذهبنا اليه ... كل متحقق في كل وعاء من الاوعية الشهودية حالتكون العقلية
والنفسية والصورية والمقدارية والزمانية الفلكية والعنصرية في جميع اصلها والحركة ها لابد له مما يتقوم
به والا فلا يتحقق هف وما به القوام هو الوجود فما صلح ... كل ما ... انما هو الوجود فكيف
لم يكن له تاصل وهو مشهود وما استدلوا على عدم تاصل الوجود وعدم وجوده بانه لو كان موجودا لكان موجودا بوجود
آخر وننقل الكلام اليه اما دار او تسلسل هو دليل على وجوده وتاصله بنفسه وتاصل الاشياء الا على ان ... حيث وجود
كلمتهم ما ادعاه كما ادعاه اذ المبدأ في المنتزع الاول لتصحيح الاشتقاق بنفسه ذلك المشتق بفاعله
الحق والا فبطل الاختراع ويعدم الابداع ولم يكن خلق الشيء لا من شيء شيئا والتوالي كلها باطلة و
الملازمة بينة واذا نظرت وامعنت وتأملت فاتقنت وجدت ان كل ما يكون انما يكون بالقابل والمقبول
وهو يكون عند ورود قول كن وظهر ان الذي هو المفعول والثاني انما تقوم بنفسه في المادة
في عين لا تقوم مبينة بحكم الاختراع الثاني البرزخي بين الاختراع الاول في المطلق والثالث للمقيد وافتقر
الى المقوم والتقوم اليها اذا خارجان عنه فهذا خلاف الوجود المطلق فانه اسبق منه
وهو ثابت فافتقاره الى واحد يجب ولذا كان راجحا مطلقا يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار
والاول انما تقوم بنفسه في العلة الصورية مطلقا لعدم الجامع في الصورة لكونها محض الامتياز وما له
فلو فرض فيه الاشتراك يلزم اختلاف والدور او تنزل السلسلة الى ما لانهاية له في الطولية وان كانت على
احتذاء اخرى لا انها قد ارتفعت في الصورة الاولى بحكم الابداع فافتقر الى الثالث في اصل التحقق والى وجود
والتاصل والى ما يفتقر اليه الثاني الية لانحطاط مرتبته منه فتوقف وجوده على ما يتوقف وجود
المتوقف وجود القابل عليه فبالثلث صلح الديك ونعق الغراب وهدرت الحمامة وانتشرت
اجنحة الطاوس فتحققت الاربعة ولذا صارت الثلث اول الاعداد والسبعة اكملها فانظر لما
كان وما يكون بين السبوحي وباسمه الجواد والوهاب اي السبع المثاني الذي اعطاه
الله تعالى نبينا ص ومن هذا التحقيق يتبين لك ان كل شيء انما اقيم بنفسه في عين قيامه بغيره

فاذن

فاذن اعرف قول مولينا الصادق ع اقام الاشياء باظلتها واجمعه مع ما هو المتيقن الثابت ان
الشيء انما يتم بالذات انما تذوتت والاعراض انما تجوهرت بمباديها واوائل جواهر عللها فان
مولينا الصادق ع كل شيء سواك قام بامرك فاعرف حقيقة الجواب من هذا الخطاب المستطاب
ازالة وهم لعلك تستشعر كما توهم غيرك بانا لا نعني بالواجب الوجود الا الوجود القائم بنفسه
فهو عين ما ادعيت في الوجود مطلقا فهو عين وحدة الوجود الكفر الباطل لكنك لو تاملت فيما القينا
واشرنا ظهر لك قبح هذا المقال بلا ما شبهة عليه فان الفرق بين القائم بنفسه لنفسه والقائم
بنفسه بغيره لغيره واضح جدا والمنسوب الى القديم تبارك وتعالى هو الاول لا الثاني فتبصر الاشراق الرابع
قد استدلوا على اعتبارية الوجود ان فرضنا النزاع حقيقيا بوجوه منها ما سبق وسنزاده شبه النصا
بالمراد منها استلزامه عدم صدق الموجود على الوجود وعدم الاشتراك المعنوي لان معنى الاول هو
الوجود بخلاف الثاني فيجب اما جعل الموجود في الوجود بمعنى ما في الموجود او بالعكس او القول باعتباريته
وعدمه والاولان باطلان اما الاول فلاستلزام الدور والتسلسل واما الثاني فلقضاء الضرورة والبداهة على
خلافه فبقي الثالث وهو المطلوب ومنها لو فرض وجود الوجود فان تقدم على الماهية كانت الصفة متقدمة
وان تاخر لزم وجود ما فرضنا وجوده متاخرا من حيث هو كذلك فان كانت المعية ارتفعت حكم السببية فلم
تكن الماهية بالوجود موجودة وحيث بطلت الاحتمالات جاء العدم البحت البات منها قد نفرض الوجود
فيشك في موجوديته فثبت ان له وجودا زائدا وينقل الكلام فيه فلا سبيل الا الى العدم والاعتبارية تفصيا
من الدور والتسلسل منها لو فرض الوجود في الاعيان لم يكن جوهرا لكان الصفة فكان كيفا فيعم الكيف
الاشياء كلها فكان العرض متقوما للجوهر ومحصلا له واللازم باطل فالملازمة على ما زعموا بينة منها
لو فرض الوجود في غير الفرض فله نسبة الى الماهية البتة ولها وجود وله نسبة الى الماهية فهكذا الكلام
في وجود نسبة النسبة فتتراقى السلسلة الى ما لانهاية له وهذه الوجوه ان فتح عين بصيرتك رايته
لا ينتج ولا يغني من جوع لانهم ان ارادوا بالوجود في هذه الايرادات المتنازع فيه الحقيقة المتحققة
الثابتة فيجاب عن كل ذلك بالمنع والسند اذ ليس من لوازم الوجود المتحقق الثابت شيئا مما اوقع
وان ارادوا المعنى المصدري الانتزاعي فنقبل الملازمة اجمالا لكنه ليس محل النزاع فتسقط الاعتراضات
باسرها هذا جواب موجز واما التفصيل اما الثاني فنقول بوجهه ونمنع الاشتراك كما عرفت معنعنا ولئن

Copyright © King Saud University